

خارج الفقہ

۵

۱۷-۶-۹۳ القول فی النیابۃ

دراسات الاستاذ:
مہدی المادوی الطہرانی

يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ إِيْتِصَامٌ بِاللَّهِ

• قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (٥٣) وَ أُنَبِّئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَ أَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ (٥٤) وَ اتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَ أَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ (٥٥)

شرايط النائب

- القول فى النيابة و هى تصحّ عن الميت مطلقا و عن الحى فى المندوب و بعض صور الواجب.
- مسألة ١ يشترط فى النائب أمور:
- **الأول** البلوغ على الأحوط من غير فرق بين الإجارى و التبرعى بإذن الولى أو لا، و فى صحتها فى المندوب تأمل، **الثانى** العقل، فلا تصح من المجنون و لو أدواريا فى دور جنونه، و لا بأس بنبابة السفية **الثالث** الايمان، **الرابع** الوثوق بإتيانه، و اما بعد إحراز ذلك فلا يعتبر الوثوق بإتيانه صحيحا، فلو علم بإتيانه و شك فى أنه يأتى به صحيحا صحت الاستنابة و لو قبل العمل على الظاهر، و الأحوط اعتبار الوثوق بالصحة فى هذه الصورة، **الخامس** معرفته بأفعال الحج و أحكامه و لو بإرشاد معلم حال كل عمل، **السادس** عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه فى ذلك العام كما مر، **السابع** أن لا يكون معذورا فى ترك بعض الأعمال، و الاكتفاء بتبرعه أيضا مشكل.

القول فى النىابة

- القول فى النىابة و هى تصحّ عن الميت مطلقا و عن الحى فى المندوب و بعض صور الواجب.

القول فى النيابة

- مسألة ١ يشترط فى النائب أمور:
- الأول البلوغ على الأحوط* من غير فرق بين الإجارى و التبرعى بإذن الولى أو لا، و فى صحتها فى المندوب تأمل،
- * لكن الأقوى صحة نيابة الصبى المميز إذا كان موثوقا به إلا إذا منعه الولى و إن كان الأحوط عدم الإكتفاء بفعله مطلقا.

القول فى النيابة

- الثانى العقل، فلا تصح من المجنون * و لو أدواريا فى دور جنونه، و لا بأس بنبابة السفيه
- * إذا كان ممن لا يتحقق منه القصد و إلا فالأقوى صحة نيابته إذا كان موثوقا به و إن كان الأحوط عدم الإكتفاء بفعله مطلقا.

- الثالث الايمان*،
- *الظاهر صحة نيابة مسلم لا يكون حجه باطلا لدى الإمامية و إن كان الأحوط نيابة المؤمن.

القول فى النيابة

- **الرابع** الوثوق بإتيانه، و أما بعد إحراز ذلك فلا يعتبر الوثوق بإتيانه صحيحا، فلو علم بإتيانه و شك فى أنه يأتى به صحيحا صحت الاستنابة و لو قبل العمل على الظاهر، و الأحوط اعتبار الوثوق بالصحة فى هذه الصورة،

القول فى النيابة

- الرابع العدالة أو الوثوق بصحة عمله و هذا الشرط إنما يعتبر فى جواز الاستنابة لا فى صحة عمله.

القول فى النيابة

- الرابع: العدالة أو الوثوق بصحة عمله (١) و هذا الشرط إنما يعتبر فى جواز الاستنابة (٢) لا فى صحة عمله.
- (١) تكفى فى إحراز الصحة أصالة الصحة بعد إحراز عمل الأجير. (الخوئى).
- إنما يعتبر الوثوق بأصل إتيانه و أمّا الحكم بصحة المأتى به فالظاهر عدم اعتبار الوثوق بها و لو قبل العمل فلو علم بأنه يأتى بالعمل و شكّ فى أنه يأتى به صحيحاً لا يبعد جواز الاستنابة له و لكن الأحوط اعتبار الوثوق. (الإمام الخمينى).
- (٢) بل فى إحراز فراغ ذمة المنوب عنه لا فى جواز الاستنابة و لا فى صحة العمل. (كاشف الغطاء).
- بل فى جواز الاكتفاء به مع الشكّ فى إتيانه و أمّا مع الشكّ فى صحة ما أتى به فيحكم بالصحة و فى حجية قوله مع عدم الوثوق وجهان. (الكلبائىگانى).

القول فى النيابة

- و العدالة شرط فى الاستنابة عن الميِّت و ليست شرطاً فى صحّة النيابة، فلو حجّ الفاسق عن غيره أجزاءً، و فى قبول إخباره بذلك تردّد، أقرب به القبول، لظاهر حال المسلم، و من عموم قوله تعالى «فَتَبَيَّنُوا» «٣»
- (٣) سورة الحجرات: الآية ٦.

القول فى النيابة

- يشترط فى النائب العقل و البلوغ و الإسلام و أن لا يكون عليه حج واجب و الأقرب اشتراط **العدالة**

القول في النيابة

- و تشترط العدالة في الاستنابة لا في صحّة النيابة، فلو استأجر فاسقا لم يصحّ و إن عدل، و لو حجّ الفاسق عن غيره صحّ، و تعلم الصحّة بمصاحبة الوليّ أو إخبار العدل، و في قبول إخباره توقّف.

القول فى النيابة

- و لم يذكر المصنف من الشرائط عدالة الأجير، و قد اعتبرها المتأخرون فى الحج الواجب، لا لأن عبادة الفاسق تقع فاسدة، بل لأن الإتيان بالحج الصحيح إنما يعلم بخبره، و الفاسق لا يقبل إخباره بذلك. و اكتفى بعض الأصحاب فيه بكونه ممن يظن صدقه، و يحصل الوثوق بإخباره، و هو حسن.

القول فى النىابة

- و قال الشهيد فى الدروس: و العدالة شرط فى الاستنابة عن الميت، و ليست شرطاً فى صحة النىابة، فلو حج الفاسق عن غيره أجزاءً، و فى قبول إخباره بذلك تردد، أظهره القبول، من ظاهر حال المسلم، و من عموم قوله تعالى فَتَبَيَّنُوا «١» «٢».
- و يتوجه عليه أولاً أن ما استدل به على القبول من ظاهر حال المسلم لا يعارض الآية الشريفة المتضمنة لوجوب التثبت عند خبر الفاسق.

القول فى النيابة

- و ثانياً أنه لا وجه للمنع من استنابة الفاسق إلا عدم قبول إخباره، فمتى حكم بقبول إخباره انتفى المانع من جواز الاستنابة.

القول فى النيابة

- و اشترط المتأخرون فى الحج الواجب عدالة الأجير بناء على أن الإتيان بالحج الصحيح إنما يعلم بأخبار النائب و الفاسق لا تعويل على أخباره لآية التثبيت و اكتفى بعض الأصحاب بكونه ممن يظن صدقه و يحصل الوثوق بقوله و هو غير بعيد و اشترط فى الدروس العدالة فى الاستنابة و صرح بأنه ليس شرطاً فى النيابة و أنه يجوز نيابة الفاسق ثم تردد فى قبول أخباره بذلك نظراً إلى ظاهر حال المسلم و آية التثبيت و اعترض عليه بأن ظاهر حال المسلم لا يعارض الآية و أن التردد فى قول اختاره لا يوافق القطع بعدم جواز استنابته و قد عد من شرائط النيابة أيضاً فقه النائب فى الحجّ و اكتفى الشهيد بحجه مع مرشد عدل و هو حسن

القول فى النيابة

- و هل العدالة شرط فى صحة النيابة أم لا؟
- ظاهر جملة من المتأخرين اعتبارها فى الحج الواجب، لا من حيث الحكم ببطلان عبادة الفاسق، بل من حيث ان الإتيان بالحج انما يعلم بخبره، و الفاسق لا يقبل خبره، للآية «٤» و الرواية «٥».
- (٤) و هو قوله تعالى فى سورة الحجرات، الآية ٦ «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا».
- (٥) الظاهر ان المراد بها الروايات الواردة فى رد شهادته، و قد أوردها فى الوسائل فى الباب ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٤١ من كتاب الشهادات.

القول فى النيابة

- قال فى المدارك و اكتفى بعض الأصحاب فيه بكونه ممن يظن صدقه و يحصل الوثوق باخباره و هو حسن. انتهى.
- أقول: التحقيق هنا ان يقال: ان الناس على أقسام ثلاثة: ظاهر العدالة و ظاهر الفسق و مجهول الحال، اما الأول فلا ريب فى جواز نيابته، و اما الثانى فالظاهر عدم جواز نيابته، لما ذكرناه من ان الحكم بالصحة مبنى على خبره، و خبره غير مقبول، للآية «١» و الرواية «٢» و اما الثالث فهذا هو الذى ينبغى ان يجعل محل الخلاف، و هذا هو الذى ينبغى ان يحمل عليه كلام بعض الأصحاب الذى نقله و استحسنته، من انه متى كان ممن يظن صدقه و يحصل الوثوق باخباره جازت نيابته.
- أقول: و هذا هو الذى جرى عليه من شاهدناه و سمعناه من مشايخنا (رضوان الله عليهم) فى الاستتجار للحج فى جميع الأعصار و الأمصار.

القول فى النيابة

- و بما ذكرناه من التفصيل يظهر لك ما فى كلام شيخنا الشهيد فى الدروس حيث قال: العدالة شرط فى الاستنابة عن الميت و ليست شرطاً فى صحة النيابة، فلو حج الفاسق عن غيره أجزاءً. و فى قبول اخباره بذلك تردد أظهره القبول، لظاهر حال المسلم، و من عموم قوله تعالى فَتَبَيَّنُوا «٣».
- (١) و هو قوله تعالى فى سورة الحجرات، الآية ٦ «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا».
- (٢) الظاهر ان المراد بها الروايات الواردة فى رد شهادته، و قد أوردها فى الوسائل فى الباب ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٤١ من كتاب الشهادات.
- (٣) سورة الحجرات، الآية ٦.

القول فى النيابة

- قال فى المدارك بعد نقل ذلك عنه - و نعم ما قال - و يتوجه عليه أولاً - ان ما استدل به على القبول من ظاهر حال المسلم لا يعارض الآية الشريفة المتضمنة لوجوب التثبت عند خبر الفاسق. و ثانياً - انه لا وجه للمنع من استنابة الفاسق إلا عدم قبول اخباره، فمتى حكم بقبول اخباره انتفى المانع من جواز الاستنابة.

القول فى النيابة

- عنوان ٩٢ ليس العدالة شرطاً، لا فى تكليف و لا فى ضمان و غرامة، و لا فى صحة العبادة، و لا فى العقود و الإيقاعات من حيث هى كذلك، لعموم ما دل على التكاليف و الضمانات و صحة العقود و العبادات، من دون دليل دال على الاشتراط، فأصالة الإطلاق سليمة عن المعارض، معتضدة بالفتوى.

القول فى النيابة

- و ما يتراءى من الشيخ رحمه الله أنه اعتبر العدالة فى التصرفات المالية «١» إدراجاً للفاسق تحت السفه المحجور عليه فىصير اشتراط العدالة من جملة أجزاء اشتراط الرشده، فمع خروجه عن الفرض إذ الكلام فى اعتبار العدالة من حيث نفسها يجرى ما فيه فى البحث عن معنى الرشده و السفه.
- (١) الخلاف ٣: ٢٨٣، المسألة ٣.

القول فى النيابة

- نعم، الظاهر من الأصحاب اشتراط العدالة فى كل مقام يكون فعل شخص أو قوله مسقطاً عن الغير، أو حجة عليه، أو كان مؤتمناً على مال الغير أو حقه من غير مالكة، فان هذه المقامات قد اعتبروا فيها العدالة، و تدرج فيها عدالة الشاهد، و القاضى، و الكاتب، و المترجم، و عامل الصدقة، و المقوم للمال، و المقسم، و نائب العبادات كلها عن حى أو ميت باستنابة نفس المنوب عنه أو باستنابة وكيله و غير ذلك، و أمين الحاكم على مال الأيتام و الغائب و المجانين و على قبض الحقوق المالية، و منصوبه فى نظارة وقف أو فى وصاية، و الوصى على مال الأطفال و المجانين، و مفرق الحقوق المالية إذا دفع إليه المالك و لو كان وكيلاً، و الودعي الذى يوضع عنده مال الغير عند حصول عذر للمستودع، و المستأجر من المستأجر إذا أراد قبض العين منه لو قلنا بعدم اشتراط إذن المالك كما هو قضية صحيحة على بن جعفر «١» و عدالة إمام الجماعة، و نظائر ذلك.
- (١) الوسائل ١: ٢٥٥، الباب ١٦ من أبواب أحكام الإجارة، ح ١.

القول فى النيابة

- و بالجملة: فالضابط: إما كون قوله مسقطاً عن الغير أو حجة عليه، أو كون فعله كذلك، أو كون يده مسلطة على مال الغير من غير مالكه، فإن هذه المقامات يشترط فيها العدالة.

القول فى النيابة

- و المنشأ فى ذلك ما دل من الآفة الشرففة على أن الفاسق فجب التبن عن خبره «٢» فلا فسمع قوله و لا فكون حجة من فف هو قوله، و حجففه من جهة حصول العلم أو من جهة حصول الظن فف فف فف فف النصوص على عدم كون الفاسق أهلا للأمانة «٣». مضافا إلى ما ورد فى مذمة الفساق بما فففى بسقوط درجفهم، فضلا عن ائتمان الشارع لهم على مال أو نحو ذلك، و فف ففنى الشارع عن الركون إلى الذفن ظلموا «٤». ثم فرفص فى الاعتماد عليهم أو فعتمد عليهم فى أموال الناس و ما فى حكمها؟ و كل فاسق ظالم و لو لنفسه؟ ففدبر.
- (٢) الحجرات: ٦. (٣) انظر الوسائل ١٣: ٢٣٠، الباب ٦ من أبواب أحكام الودففة، و الباب ٩ منها. (٤) هود: ١١٣.

القول فى النيابة

- و عدم سماع قوله و عدم جواز الركون إليه يكفى فى اشتراط العدالة فى هذه المقامات الثلاث الجامع للفروع السابقة كلها، فتبصر. مضافا إلى ما ورد من الأدلة الخاصة فى كثير من هذه المقامات مع إشعاره باعتبار العدالة، لعدم سماع خبر الفاسق و عدم جواز الركون إليه الدال على تأسيس القاعدة، مع أن تتبع ما ورد فيه النص و قام عليه الإجماع يورث استقرار مفيدا لإلحاق المشكوك فيه بالغالب.

القول فى النيابة

- وبقى هنا كلام: و هو أن الوكيل فى ما تجوز فيه الوكالة كالعقود و الإيقاعات، و تطهير الثوب، و نحو ذلك من قبض و إذن لا يشترط عدالته، مع أن فعله و قوله مبنى على الصحة مسقط عن الموكل، بمعنى: أن كل ما فعله فهو بمنزلة ما فعله الموكل، فينبغى اشتراط عدالته أيضا، إذ لعله يخبر عما هو ليس بواقع من بيع أو نكاح أو تطهير أو غير ذلك، و أى فرق بين هذه الأمور و بين الاستنابة لعبادة كالحج و نحوه حيث يشترط فيه العدالة؟

القول فى النيابة

- و عللوه بعدم سماع قوله فى إتيانه بالعمل على وجه صحيح، فلا يعلم براءة الذمة، و اطلاع الغير على أفعاله غير ممكن، إذ من جملة الشرائط قصد القرية و لا يطلع عليها أحد.
- مع أن هذا الوجه يجرى فى المعاملات أيضا، فإن قوله غير مسموع، و اطلاع الغير غير ممكن، إذ من جملة شرائطها القصد، و هو مما لا يمكن الاطلاع عليه، فلعله كان غير قاصد.
- و دفع ذلك: إما بأن يقال: إن مقتضى القاعدة كان اشتراط العدالة، و لكن خرج باب الوكالة بالإجماع و إطلاق النصوص و كون فعل الوكيل منزلا منزلة فعل الموكل مطلقا.

القول فى النيابة

- و إما بأن يقال: إن فعل الوكيل ثبت صحته فى هذه الأمور بأصالة الصحة فى فعل المسلم، أو بأصالة الصحة المشار إليها فى العناوين السابقة و يكتفى بها للموكل أيضا.
- و لو قيل: إن هذا الكلام يجرى فى العبادات أيضا، فإن النائب إذا فعل فعلا فأصالة الصحة تقضى بكون ذلك جامعا للشرائط، فىكون كافيا للمنوب عنه و لا يحتاج إلى سماع خبره كما فى الواجبات الكفائية، فإذا رأيت من يشتغل بغسل الميت تكتفى بذلك فى السقوط عنك بأصالة الصحة و إن لم يكن عادلا، فلم تشترط فى نائب العبادة العدالة؟

القول فى النيابة

- قلنا: الفرق بين النيابة و الواجب الكفائى واضح، فإن فاعل الواجب الكفائى آت به من جهة نفسه، و لا ريب أن عمل المسلم فى حق نفسه محمول على الصحة، فإذا كان كذلك فيوجب عنى السقوط، لأنه فعل صحيح. و أما النائب فهو آت للفعل عن المنوب عنه و ليس هناك أصالة صحة فعل مسلم عن مسلم آخر بمعنى ترتب الآثار عليه إذ أدلة صحة فعل المسلم لا تعم ذلك، و سيأتى إن شاء الله البحث فى ذلك.

القول فى النيابة

- و أما الفرق بين العبادات و المعاملات: فبأن الذمة إذا اشتغلت فلا تفرغ إلا بيقين و المتيقن هو نيابة العدل،
- و أما فى المعاملة فليس هناك اشتغال ذمة بشىء، بل هو إقدام على ما لولا قول الوكيل لما أقدم عليه، و لو لم يثبت بقول الوكيل جوازه فلا يبقى علم بتحريمه أيضا، و هو كاف فى جواز الارتكاب.
- و فيه نظر واضح.

القول فى النيابة

- و إما بأن يقال «١»: إن سماع قول الوكيل فى المعاملات إنما هو من جهة كونه ذا يد على ما أخبر عنه، و قول ذى اليد مسموع و لو كان فاسقا. و هذا لا يطرد فى الأشياء التى ليست مما يدخل تحت اليد كالنكاح و الطلاق، فلا بد من القول بعدم سماع قول الوكيل فى ذلك إلا بعد الثبوت.

القول فى النيابة

- و أما من جهة «٢» الفرق بين العبادة و المعاملة: بأن العبادة عمدتها النية و هى لا تعلم باطلاع، فلا بد من اعتبار كون النائب عدلا ليحصل الوثوق به. و المعاملة و إن كان يعتبر فيها القصد و هو أيضا لا يعلم، لكن الشارع جعل ألفاظ العقود كاشفة عن القصد. و من قال: (بعت) ثم ادعى (انى ما كنت قاصدا) لا يسمع منه ذلك، لأن ظاهر كلامه مكذب له. بخلاف العبادة، إذ ليس فيها ما يدل على وقوعها مع نيته إلا أصالة الصحة، و أصالة الصحة لا تكون حجة على غير الفاعل. نعم، ظاهر العقد دال على القصد و حجة، و إلا فلم يمكن المعاملة أصلا، لأن أحد المتعاقدين لا يدرى بأن الآخر قاصد فى الإيجاب أو القبول أم لا.

القول في النيابة

-
- (١) عطف على قوله: «إمّا بأن يقال» المتقدم في ص: ٧٢٨.
 - (٢) كذا، و الظاهر «من جهة» زائدة.

القول فى النيابة

- و لا يخفى أن فى الفرق بين أدلة الوكالة و أدلة النيابة فى العبادة بأن الأولى مطلقة شاملة لتوكيل الفاسق أيضا فلا مناص عن اتباع قوله فيما أخبر عنه من جهة الوكالة، و الثانية مجملة دالة على جواز الاستنابة أو وجوبها، و المتيقن هو استنابة العدل نظرا واضحا و إشكالا لائحا، فإما الإطلاق فى المقامين، أو الإجمال فى المقامين.

القول فى النيابة

- و عن الشهيد فى الدروس: أن العدالة شرط فى الاستنابة عن الميت، و ليست شرطا فى صحة النيابة، فلو حجّ الفاسق عن غيره أجزاء «٣» انتهى.
 - و التحقيق: هو ما بيناه، و ملخصه أن قضية إطلاق أدلة العبادة و إطلاق أدلة النيابة - من الإجارة و الوكالة و غيرهما - و إطلاق أدلة الوصاية، عدم اشتراط الصحة فى شىء منها بعدالة النائب، أجيرا كان أو غيره.
 - نعم لا بدّ من إحراز وقوع العمل على وجه النيابة من طريق شرعىّ و هو العدالة، أو قول النائب إذا كان عدلا، و الدليل على الاكتفاء بهما الإجماع و سيرة المسلمين، قديما و حديثا، فى الاستنابات و الاستيجارات للعبادات عن الأحياء و الأموات، فلو علم بطريق علمىّ أو شرعىّ آخر أن الأجير أو مطلق النائب يأتى بالعبادة و يوقعها على وجه النيابة، لم يحتج إلى مراعاة عدالته، هذا.
- رسالة فى قاعدة «حمل فعل المسلم على الصحة»)
- قزوینی، سید علی موسوی؛ ص: ٣٠١

القول فى النيابة

- و ليعلم انه لا يشترط العدالة فى أصل صحة العبادة و لذا يجوز تبرع الفاسق بإتيان الحج نيابة عن الميت، انما الكلام فى مقام الإثبات فلا بد من حصول الاطمئنان و لو كان المخبر فاسقا، و هل يكفى فى ذلك أصالة الصحة بعد إحراز إتيان - النائب بالعمل، المحكى عن الشهيد فى الدروس ذلك، و لعل الأظهر عدم الكفاية، فإن أصالة الصحة فى عمل المسلم انما تنفع من ناحية عمل نفسه لا لترتيب الآثار فيما هو وظيفة غيره، فلا يحرز بذلك براءة ذمة المنوب عنه الا مع حصول الاطمئنان بأنه أتم العمل و قصد أتيا به عن استئيب له، و المسألة لا تخلو فيها من شوب الاشكال

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- مسألة ٣: لا يدفع المال إلى الصبي، و لا يفك حجره حتى يبلغ بأحد ما قدمنا ذكره، و يكون رشيدا وحده: أن يكون مصلحا لماله، **عدلا في دينه**، فاذا كان مصلحا لماله غير عدل في دينه، أو كان عدلا في دينه غير مصلح لماله، فإنه لا يدفع إليه ماله. و به قال الشافعي «١».
- و قال أبو حنيفة: إذا كان مصلحا لماله، و مدبرا له، و جب فك الحجر عنه، سواء كان عدلا في دينه، مصلحا له، أو لم يكن «٢».

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- دليلنا: قوله تعالى «فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشِدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ» «٣» فاشترط الرشد، و من كان فاسقا في دينه كان موصوفا بالغى، و من وصف بالغى لا يوصف بالرشد، لأن الغى و الرشد صفتان متنافيتان، لا يجوز اجتماعهما.
- و لأنه إذا كان عدلا في دينه، مصلحا لماله، فلا خلاف في جواز دفع المال اليه، و ليس على جواز الدفع مع انفراد إحدى الصفتين دليل.

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- و روى عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى «فَإِنْ أَنْسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا» «٤» هو أن يبلغ ذا وقار، و حلم، و عقل «٥».
- و يدل أيضا على ذلك قوله تعالى «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا» «٦» و **الفاسق سفیه**.
- و الأخبار التي نتفرد بروايتها كثيرة في هذا المعنى ذكرناها في كتابنا الكبير «١».

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

(١) الام ٣: ٢١٥، و مختصر المزنى: ١٠٥، و المجموع ١٣: ٣٦٨، و الوجيز ١: ١٧٦، و فتح العزيز ١٠: ٢٨٦، و المغنى لابن قدامة ٤: ٥٦٦، و مغنى المحتاج ٢: ١٦٨، و بداية المجتهد ٢: ٢٧٨، و بلغة السالك ٢: ١٣٨، و الشرح الكبير ٤: ٥٥٩، و التفسير الكبير للرازي ٩: ١٨٨، و شرح العناية على الهداية ٥: ٣١٥، و المبسوط ٢٤: ١٥٧.

(٢) اللباب ٢: ١٧، و المبسوط ٢٤: ١٥٧، و بدائع الصنائع ٧: ١٧٠، و شرح فتح القدير ٥: ٣٢١ - ٣٢٢، ٧: ٣١٤ و ٣١٥، و شرح العناية على الهداية بهامش شرح فتح القدير ٧: ٣١٥، و الفتاوى الهندية ٥: ٥٦، و حاشية رد المحتار ٦: ١٥٠، و المغنى لابن قدامة ٤: ٥٦٦، و الشرح الكبير ٤: ٥٥٩، و المجموع ١٣: ٣٦٨، و التفسير الكبير للرازي ٩: ١٨٨، و فتح العزيز ١٠: ٢٨٦.

(٣) النساء: ٦.

(٤) النساء: ٦.

(٥) أخرجه السيوطى فى الدر المنثور ٢: ١٢١ فى تفسير الآية الكريمة، و النووى فى المجموع ١٣: ٣٦٨.

(٦) النساء: ٥.

الخلافاً، ج ٣، ص: ٢٨٥

(١) انظر ما رواه فى التهذيب ٩: ١٨١ (باب وصية الصبى و المحجور عليه).

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٨ بَابُ وَصِيَّةِ الصَّبِيِّ وَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ
- ٧٢٦ ٦-١ عَالِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ خَمْسَةَ أَشْبَارٍ أَكَلَتْ ذَبِيحَتُهُ وَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ جَازَتْ وَصِيَّتُهُ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٢٧٢٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبَانَ الْأَحْمَرِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْغُلَامِ ابْنِ عَشْرِ سِنِينَ يُوصَى قَالَ إِذَا أَصَابَ مَوْضِعَ الْوَصِيَّةِ جَازَتْ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٢٨ ٦-٣ عَنْهُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِنَّ الْغُلَامَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ وَلَمْ يُدْرِكْ جَازَتْ وَصِيَّتُهُ لِذَوِي الْأَرْحَامِ وَلَمْ تَجُزْ لِلْغُرَبَاءِ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٢٩ ١٦ - ٤ عليُّ بنُ الحسنِ عنِ عليِّ بنِ الحَكَمِ عنِ موسى بنِ بكرٍ عنِ زُرارة قال إذا أتى عليُّ الغُلامَ عَشْرَ سِنِينَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ فِي مَالِهِ مَا أُعْتِقَ أَوْ تَصَدَّقَ أَوْ أَوْصَى عَلَيَّ وَجَهٍ مَعْرُوفٍ وَ حَقٌّ فَهُوَ جَائِزٌ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٣٠ ٥ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ وَصِيَّةِ الْغُلَامِ هَلْ تَجُوزُ قَالَ إِذَا كَانَ ابْنٌ عَشْرٍ سِنِينَ جَازَتْ وَصِيَّتُهُ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٣١ ٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنِي الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلَهُ أَبِي وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ قَالَ الْاِحْتِلَامُ قَالَ فَقَالَ يَحْتَلِمُ فِي سِتِّ عَشْرَةَ وَ سَبْعَةَ عَشَرَ وَ نَحْوَهَا فَقَالَ إِذَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً وَ نَحْوَهَا فَقَالَ لَا إِذَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً كُتِبَتْ لَهُ الْحَسَنَاتُ وَ كُتِبَتْ عَلَيْهِ السَّيِّئَاتُ وَ جَازَ أَمْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَفِيهَاً أَوْ ضَعِيفاً فَقَالَ وَ مَا السَّفِيهُ فَقَالَ الَّذِي يَشْتَرِي الدَّرْهَمَ بِأَضْعَافِهِ قَالَ وَ مَا الضَّعِيفُ قَالَ الْإِبْلَهُ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٣٢ ٦-٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ سُؤَيْدِ الْقَلَاءِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ عَشْرَ سِنِينَ فَأَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ فِي حَقِّ جَارَتِ وَصِيَّتُهُ وَإِذَا كَانَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ فَأَوْصَى مِنْ مَالِهِ بِالْيَسِيرِ فِي حَقِّ جَارَتِ وَصِيَّتُهُ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٣٣ ٥، ٦-٨ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ يَجُوزُ طَّلَاقُ الْغُلَامِ إِذَا كَانَ قَدْ عَقَلَ وَ صَدَقْتُهُ وَ وَصِيَّتُهُ وَ إِنْ لَمْ يَحْتَلِمْ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٣٤ ٩ عَنْهُ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنْ صَدَقَةِ الْغُلَامِ مَا لَمْ يَحْتَلِمَ قَالَ نَعَمْ إِذَا وَضَعَهَا فِي مَوْضِعِ الصَّدَقَةِ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٣٥ ١٠ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ سِنْدِيَّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ تُوْفِيَ وَ لَهُ جَارِيَةٌ قَدْ وُلِدَتْ مِنْهُ بِنْتًا وَ ابْنَةٌ صَغِيرَةٌ غَيْرَ أَنَّهَا تَبِينُ الْكَلَامَ فَأَعْتَقَتْ أُمَّهَا فَخَاصَمَهَا فِيهَا مَوَالِي أَبِي الْجَارِيَةِ فَأَجَازَ عِتْقَ الْجَارِيَةِ لِأُمَّهَا

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٣٦ ١١ - ١١ عَنْهُ عَنِ الْعَبْدِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الْعَسْكَرِيِّ ع قَالَ إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ ثَمَانَ سِنِينَ فَجَائِزٌ أَمْرُهُ فِي مَالِهِ وَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْفَرَائِضُ وَالْحُدُودُ وَإِذَا تَمَّ لِلْجَارِيَةِ سَبْعُ سِنِينَ فَكَذَلِكَ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٣٧ ٦-١٢ أحمدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَيْسَى عن مُحَمَّدِ بنِ عَيْسَى عن مَنْصُورِ عن هِشَامِ بنِ سَالِمٍ عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ انْقِطَاعُ يُتَمُّ الْيَتِيمِ الْإِحْتِلَامُ وَهُوَ أَشَدُّهُ وَإِنْ أَحْتَلَمَ وَلَمْ يُؤْنَسْ مِنْهُ رُشْدٌ وَكَانَ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً فَلْيُمْسِكْ عَنْهُ وَلِيَّهُ مَالُهُ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٣٨ ١ - ١٣ عنه عن أبي محمد المدائني عن عائذ بن حبيب يباع الهروي قال حدثني عيسى بن زيد عن جعفر بن محمد قال قال أمير المؤمنين ع يثغر الصبي لسبع ويؤمر بالصلاة لتسع ويفرق بينهم في المضاجع لعشر ويحتلم لأربع عشرة ومنتهى طوله لإحدى وعشرين ومنتهى عقله لثمان وعشرين إلا التجارب

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٣٩ ٦-١٤ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بَنْتِ إِيَّاسَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً وَ دَخَلَ فِي الْأَرْبَعِ عَشْرَةَ وَجَبَ عَلَيْهِ مَا وَجَبَ عَلَى الْمُحْتَلِمِينَ احْتَلَمَ أَوْ لَمْ يَحْتَلَمْ كُتِبَتْ عَلَيْهِ السَّيِّئَاتُ وَ كُتِبَتْ لَهُ الْحَسَنَاتُ وَ جَازَ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَفِيهَاً وَ ضَعِيفاً

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ١٥٧٤٠ صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله ع قال سألته عن اليتيم متى يدفع إليها مالها قال إذا علمت أنها لا تفسد ولا تضيع فسألته إن كانت قد تزوجت فقال إذا زوجت فقد انقطع ملك الوصي عنها

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٤١ ٦ - ١٦ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ آدَمَ بْنِ يَسَّاعِ اللُّؤْلُؤِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً كُتِبَتْ لَهُ الْحُسْنَةُ وَكُتِبَتْ عَلَيْهِ السَّيِّئَةُ وَغُوقِبَ وَإِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَكَذَلِكَ وَذَلِكَ أَنَّهَا تَحِيضُ لِتِسْعِ سِنِينَ

اعتبار العدالة في التصرفات المالية

- ٧٤٢ ٦-١٧ صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر قال لا يدخل بالجارية حتى يأتي لها تسع سنين أو عشر سنين



